

متابعات مكتبة اليقظة العربية
الورشة الإقليمية حول حق الأطفال
في الوصول إلى العدالة



انطلقت يوم الأثنين الماضي 22 مايو 2017 في دبي ورشة العمل الإقليمية حول "حق الأطفال في الوصول إلى العدالة في الوطن العربي" بمشاركة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني في عدة دول عربية ومجموعة من المنظمات الدولية العاملة والمعتمدة في المنطقة العربية.

وقد نظمت هذه الفعالية جمعية الإمارات لحقوق الإنسان بالشراكة مع الشبكة الدولية لحقوق الطفل (كرين) التي تضم نحو 1500 منظمة مجتمع مدني على مستوى العالم وتعمل في حوالي 130 دولة، وقد استمرت الورشة يومي الأثنين 22 والثلاثاء 23 مايو.

وفي كلمته الافتتاحية قال محمد سالم بن ضويغن الكعبي رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات لحقوق الإنسان "تشير المعطيات إلى أن أكثر من نصف لاجئي العالم في السنة الماضية هم من المنطقة العربية، وأكثر من

60% من المتضررين مما نشهده في منطقتنا من كوارث وأهوال هم الأطفال الذين فرضت عليهم الظروف الراهنة أوضاعاً صعبة جعلتهم عرضة للقتل والخطف والاستغلال والاتجار بهم والتجنيد والأغتصاب وغيرها من أنواع الانتهاكات."

وأضاف أن "اهتمامنا بحماية الطفل وتمكينه لمواجهة ما يهدد حياته وينتهك حقوقه وكرامته في منطقتنا العربية هو الدافع الأول لعقد هذه الورشة التي تهدف إلى وضع آليات وتوصيات عملية لمنهاج عمل نتفق عليه إضافة إلى تعزيز العصف الذهني والنقاش والتشاور الجماعي بيننا كجمعيات ومؤسسات مجتمع مدني في المنطقة حول حق الطفل في الوصول إلى العدالة ، والآليات والإشكاليات والتحديات التي قد تحول دون تحقيق هذا الحق" .

كما جاء في كلمة ناصر العيسى المدير الإقليمي لشبكة حقوق الطفل (كرين) في المنطقة العربية أن "هدف الورشة التعرف على تجارب الدول العربية في مجال حقوق الطفل" وأضاف أن شبكة (كرين) تقوم بدور تنسيقي بين الدول العربية فيما يتعلق بقضايا الأطفال وتدريب العاملين في حقوق الإنسان وتضمنت ورشة اليوم الأول ثلاث جلسات ناقشت الأولى النماذج والتجارب العربية لوصول الأطفال إلى العدالة في الخليج العربي واليمن من خلال أربع مداخلات شملت التجارب الكويتية والعمانية والإماراتية واليمنية، وناقشت الجلسة الثانية تجارب موريتانيا والجزائر وتونس والسودان، وخصصت الجلسة الثالثة لتجارب مصر والأردن ولبنان وفلسطين.

وقد جاءت الجلسة الرابعة يوم الثلاثاء 23 مايو تحت عنوان (تعزيز ضمانات إعمال حقوق الطفل، تحدث فيها السيد رفعت قسيس – رئيس الجمعية العامة للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – عن (دور المجتمع المدني في تعزيز وصول الأطفال إلى العدالة) كما تحدثت السيدة مارتا جيل عن (وصول الأطفال إلى العدالة والعدالة التصالحية)، وتحدثت السيدة بسمة عثمان من الشبكة الدولية لحقوق الطفل (كرين) عن (آليات الشكاوى على الصعيد الدولي)، وتحدثت السيدة تغريد جبر من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي عن (قضاء الأطفال في خلاف مع القانون في المنطقة العربية)، وتحدث السيد ناصر الرئيس – مستشار جمعية الإمارات لحقوق الإنسان عن (استراتيجية تمكين وحماية الأطفال).

وفي النقاشات التي تلت أوراق هذه الجلسة توقفت أمام إشارة السيدة تغريد جبر إلى مراكز الأحداث التي بدل أن تؤهل الأحداث الجانحين ليكونوا مواطنين أسوياء يتكيفون بسهولة في تيار الحياة العادية، تخلق منهم في أحيان كثيرة مجرمين يعودون مرة ثانية إلى السجن. وكانت مداخلتني أن قضية إنحراف الأحداث لا يكفيها إشارة عابرة في ورقة بحثية بل يجب أن تكون هي القضية في مؤتمر أو ندوة تعقد لمناقشة هذه القضية الإشكالية التي تؤرق جميع المجتمعات العربية يستوي في ذلك المجتمعات الفقيرة والغنية.



واشرت إلى واحد من أهم الكتب التي تناولت هذا الموضوع في الفترة الأخيرة، وهو (إنحراف الأحداث: مشكلة تؤرق المجتمع العربي)، للباحثة الأستاذة مهرة سالم القاسمي، وقلت إن أهمية هذا الكتاب تأتي من شمولية البحث الذي تتبع المشكلة في المجتمعات العربية جميعاً بدءاً من المظاهر الأساسية لظاهرة إنحراف الأحداث في الوطن العربي مروراً بتعريف الحدث المنحرف في الشريعة وعلم الاجتماع، ثم الإشارة المفصلة لكل سلوك منحرف وخاصة أكثرها شيوعاً في الوطن العربي، بل أجب الكتاب عن سؤال يجب أن نتوقف أمامه جميعاً وهو لماذا ينحرف الحدث، وأهم من كل هذا التوصيات التي جاءت في نهاية الكتاب، فهو في حقيقة الأمر خطة عمل كاملة للتعامل مع هذه المشكلة.

وطالبت أن تكون الإمارات – وهي قادرة ورائدة – هي السباقة في الدعوة لمثل هذا المؤتمر الذي تشارك فيه الدول العربية جميعاً، وأزعم أن النجاح سيكون حليفه. وفي ختام هذه الجلسة تمت صياغة وإعلان التوصيات وسوف نتوقف أمام بعض الأوراق والمقترحات التي جاءت في مداخلات يومي الورشة.

المستشار الثقافي والتربوي
زكريا أحمد عيد

